



في إطار الاحتفالات بالسنة الدولية لعلم الفلك 2009، نظمت جامعة تونس المنار بالتعاون مع مدينة العلوم بتونس من 17 إلى 21 فيفري 2009، بكلية الحقوق والعلوم السياسية والعلوم الاقتصادية والتصرف بتونس معرضا لعلاقات علمية.



كما نظمت في نفس الإطار، يومي 18 و19 فيفري 2009 تظاهرة الفلك السيار وعرضا علميا حول الموضوع وذلك بمشاركة نادي علم الفلك بالدرسة الوطنية للمهندسين بتونس بعرض لنماذج من أنشطته في هذا الإطار.



وقد احتضن كذلك المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس هذه التظاهرة يوم 20 فيفري 2009.

المعهد العالي للإعلامية

نظم المعهد العالي للإعلامية من 16 إلى 18 مارس 2009 بالتعاون مع Pace University بالولايات المتحدة الأمريكية، تظاهرة علمية بعنوان: TEGERA 2009.

التقييم والتعاقد... التقييم والتعاقد... التقييم والتعاقد...

الملتقى الإقليمي لجامعات الشمال حول:

التعاقد مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث

تحت إشراف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا، احتضنت جامعة تونس المنار يوم 23 جانفي 2009 بمدينة العلوم ملتقى إقليميا حول التعاقد مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والبحث. وقد شارك في هذا الملتقى رؤساء جامعات الشمال وعمداء ومدبري المؤسسات التابعة لها ورؤساء الأقسام والكتاب العامين والإطارات الإدارية والمالية بمختلف هذه المؤسسات. وذلك في نطاق الإعداد لوضع عقود البحث التي ستبرم بين الدولة ممثلة في الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المعني بالأمر عند الاقتضاء من جهة وبين الجامعات والمؤسسات الجامعية من جهة أخرى لمدة أربع سنوات.



ولدى افتتاحه لأشغال الملتقى بين الأستاذ الأزهر بوعوتي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والتكنولوجيا أن قانون التعليم العالي عدد 19 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008 جاء ليحول تحقير نقلة نوعية للتعليم العالي والبحث العلمي تمكن البلاد من مزيد الكاسب في ميادين العلوم والمعارف ومواكبة التطورات العالمية في المجال ويساعد الجامعات التونسية على إرساء ثقافة الشفافية والجودة.

وتعرض السيد الوزير إلى جملة التحديات التي تواجهها منظومة التعليم العالي والتنمية بالخصوص في الكثافة العددية للطلبة والضغط المتزايد على سوق الشغل معتبرا أن تحديث عروض التكوين بعد أمرا حتميا لربط المؤسسات الجامعية بالبيئة المحلية الحبيطة ومد سوق الشغل بالمهارات والتخصصات المطلوبة ودعا إلى مزيد الوعي بهذه التحديات ومعاوضة جهود الدولة لتطوير أداء الجامعة وذلك من خلال العمل على إنجاح نظام إجازة ماجستير دكتورا "امد" وتعميق ثقافة المؤسسة لدى الطلبة ومزيد تنوع الشعب التطبيقية مشيرا إلى ما يفتحته التعاقد من افاق للمبادرات المجددة التي تنمي الموارد البشرية للمؤسسة وتحسين المعارف وتوظف تقنيات جديدة وتضمن نتائج البحث العلمي.

ويقتضى الفصل 13 من هذا القانون أن تكون أنشطة التكوين والبحث والتطوير التكنولوجي في الجامعات والمؤسسات الجامعية موضوع عقود تكوين وبحث وأن تبرم هذه العقود لمدة أربع سنوات بين الدولة - ممثلة في الوزير المكلف بالتعليم العالي والوزير المعني بالأمر عند الاقتضاء- من جهة، والجامعات والمؤسسات الجامعية من جهة أخرى.

ويدعم مبدأ التعاقد استقلالية الجامعات وتعزيز مساهمتها في التنمية الاقتصادية وذلك بتحديد الأهداف وضبط التزامات الطرفين في مجال التمويل وتعبئة الموارد الذاتية وتوفير الأسس الموضوعية للتقييم.

فقد نص الفصل 42 على إرساء منظومة متكاملة للتقييم وضمان الجودة والاعتماد من خلال إحداث «الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد» تتولى التقييم وضمان الجودة والاعتماد بالتعليم العالي، وتدقيق الأداء الأكاديمي والمؤسسي استنادا إلى معايير ضمان الجودة.